مذكّرة توجيهيّة

الحماية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي (SEAH) لمنظّمات الإغاثة التي تنفّذ برامج لمساعدة البلدان المتضرّرة من وباء كوفيد-19

Image credit @Social Development Direct

من المرجّح أنّ يستمرّ خطر الإستغلال والإنتهاك الجنسيين والتّحرّش الجنسي[1] في الإزدياد في الأشهر المقبلة خلال وباء كوفيد-19 والإستجابة له . تُبين الأدلة لجوائح سابقة أن الآثار الثانوية قد تؤدّي إلى تغييرات في سلوكيّات المجتمع وحركيّته، وزيادة في التمييز بين الجنسين، وعدم المساواة الإجتماعيّة، وضعف في الخدمات، مما يهيئ الظروف التي تزيد من خطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي.[2] ولذلك، **من المهم إيلاء الأولويّة لمعايير الحماية الدوليّة وصونها كجزء من الإستجابة لكوفيد-19**، مع التركيز على من هم أكثر عرضة للإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي. وُضعت هذه المذكّرة التوجيهيّة لدعم منظّمات المجتمع المدني (CSOs)، والقطاع الخاص والجهات المعنيّة الأخرى في قطاع الإغاثة لاتّخاذ الإجراءات المناسبة للوقاية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي والاستجابة لهم.

من هم الأكثر عرضة لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي ؟

على الرغم من اختلاف السّياقات، يرتكب الأفراد الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي حيث تسمح لهم الفرصة بسوء استغلال سلطتهم. لذا، من يعاني منهم في المقام الأول هي الفئات الضعيفة مسبقاً في المجتمع. تتضرّر **النساء والفتيات من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي بشكل متفاوت في قطاع الإغاثة.**[1] غير أنّ فئات أخرى تواجه التمييز في المجتمعات المحليّة هي أيضًا أكثر عرضة لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي ، مثل ذوي الإحتياجات الخاصّة، والمثليّات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسيّة (LBGT+)، والمهاجرين، والفتيات والفتيان.[1]

كثيراً ما يتعرّض النّساء والرّجال والفتيان والفتيات المنتمين إلى **الأقليّات الإثنية أو اللغوية أو العرقية أو السّكان الأصليين** للتمييز والإنتقاص والتّهميش وانتهاك حقوقهم بما في ذلك حرمانهم من الوصول الى الخدمات وموارد الرزق والأمن، التي يمكن أن تشمل أيضا التعرّض للإستغلال والإعتداء والتّحرّش الجنسي. ومع ذلك، ثمّة القليل من البحوث التي تدرس حاليا هذه العلاقة. أمّا فيما يتعلّق بالإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي **ضد الرجال فهو موضوع لم يُجرى البحث حوله بشكل كاف.**

إنّ الأفراد الذين يتعرضون لأشكال متعدّدة من التمييز، مثل المراهقات ذوات الإحتياجات الخاصّة، أو الفتيان الذين يعيشون في مخيمات اللجوء، أو النّساء المتحوّلات جنسياً، هم أكثر عرضة للخطر.

يؤثّر فقدان سبل العيش والإغلاق الكامل بسبب كوفيد-19، بشدّة على المجتمعات المحليّة ويؤدّي إلى زيادة تهميش الفئات الضعيفة من قبل. من شأن السّياق الذي يتمّ خلاله تقديم للمرّة الأولى المساعدات النّقدية أو توزيع المساعدات لدعم المجتمعات المحليّة أن يؤدّي إلى زيادة اختلال موازين القوى بين المقدّم والمتلقي، ممّا يزيد من مخاطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي.

الفئات الأكثر عرضة لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي خلال جائحة كوفيد-19

النساء والفتيات	النساء والفتيات معرّضات على نحو متزايد لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي حيث يعتمدن على المعونة كوسيلة للحياة، مما يجعلهنّ عرضة لإرغامهنّ على المتاجرة بالخدمات الجنسيّة للحصول على السلع والخدمات. إنّ النساء اللواتي تعملن في الإستجابة للرّعاية الصّحية هن أيضاً أكثر عرضة لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي، مثل الإغتصاب والتحرش، الذي يرتكبه الزملاء والمرضى. أما العاملات في الجنس والنّساء المعيلات لأسرهنّ والنساء الفقيرات معرّضات على نحو خاص لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي من قبل العاملين في مجال الإغاثة.
ذوو الإحتياجات الخاصّة	من المرجّح أن يتعرّض ذوو الإحتياجات الخاصّة الذين يعتمدون على منظّمات المجتمع المدني أو غيرهم من مقدّمي الخدمات إلى خطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي. أمّا الذين يحتاجون إلى رعاية شخصيّة أو غير القادرين على النّطق أو التّواصل بسبب إعاقتهم معرّضون لخطر بالغ، وكذلك النساء والفتيات ذوات الإحتياجات الخاصّة. قد لا يدرك ذوو الإحتياجات الخاصّة أنّ الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي انتهاك لحقوقهم، وقد لا يعرفوا كيفيّة الإبلاغ عنه. ونتيجة لذلك، قد يتعرّضون للإساءة لفترة أطول من غيرهم. وقد يكون أيضًا الأشخاص الذين يعانون من مشكلات في القدرات العقليّة والتي لا تعتبر إعاقة، أكثر عرضة للخطر.
الفتيات والفتيان	إنّ الفتيات، ولا سيّما المراهقات، عرضة للإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي لكونهنّ يواجهن نوعين من التّمييز؛ التّمييز على أساس النّوع الإجتماعي والعمر، ويمكن اعتبارهنّ أهدافًا سهلة لممارسة الجنس التّجاري. ويمكن أيضًا استهداف الفتيان، ولا سيّما الفقراء منهم أو الذين يعيشون في مخيمات اللجوء أو في أنواع أخرى من المخيمات، ويكون احتمال القيام بالإبلاغ ضئيلاً خوفًا من وصمة العار المرتبطة بالإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي ضد الفتيان. وقد تؤدي التدابير الرّامية إلى الوقاية من انتشار كوفيد-19 إلى فصل الفتيات والفتيان عن مقدّمي الرّعاية بسبب متطلّبات الحجر الصّحي أو المرض الشديد/الوفاة، مما يجعلهم أكثر عرضة لأشكال مختلفة من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي بما في ذلك من جانب العاملين في مجال تقديم المعونة.
إل جي بي تي+	غالباً ما تواجه مجتمعات المثليّات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية مواقف سلبيّة أو تمييزًا أو حرمانًا كاملاً من الحصول على الخدمات من قبل مقدميها، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني. وقد يؤدي ذلك إلى استغلال الأفراد الذين يُعتبرون بأنّهم من المثليّات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية، استغلالهم جنسياً من أجل الحصول على السّلع والخدمات، ولا سيما الخدمات الحيويّة مثل المساعدات الغذائية والرّعاية الصحيّة.
الأفراد الذين يعانون من أنواع متعدّدة من التمييز	إنّ الأشخاص الذين يتعرضون لأشكال متنوّعة من التمييز بسبب النّوع الإجتماعي أو العمر أو الجنس أو الفقر أوالعرق أو الإثنيّة أو الوضع القانوني لهجرتهم أوالإعاقة أوالدّين هم أكثر عرضة للمعاناة من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي. وكلّما تداخلت أشكال التّمييز، واجه الفرد خطرالتعرّض للإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي على نحو أكبر عندما يتفاعل مع نظام المعونة.

Image credit @MKCoursin

ما هي الإجراءات التي ينبغي على المنظّمات اتّخاذها لمنع الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي خلال كوفيد-19؟

- **مواصلة العمل على تنفيذ معايير الحماية الدوليّة المُعترف بها[3] مع التركيز على المخاطر التي يثيرها كوفيد-19.** مع تزايد خطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي في السّياق الحالي، تزيد أهميّة قيام المنظّمات بتقييم إجراءات الحماية وضمان الإستمرار في تنفيذها في الحالات التي يتمّ فيها تقليص عدد الموظفين الأجانب وزيادة الإعتماد وتحويل الإشراف الى أنواع أخرى من الجهات الفاعلة. ويجب أن تستمرّ عمليّة التّدقيق، والتّوقيع على مدوّنات قواعد السلوك، والتّدريب الإلزامي والإشراف على جميع الموظّفين الجدد والمقاولين والمتطوّعين، وأن يتمّ ذلك قبل أن يبدؤوا العمل على الرغم من الضغوطات لنشر الموظفين بسرعة. بالإضافة الى ذلك، يجب مواصلة تدريب الموظّفين بانتظام، وتزويدهم بالمعلومات على نحو جليّ لضمان استمرارهم في إعطاء الأولويّة لتنفيذ إجراءات الحماية على الرغم من أعباء العمل التي تفوق المعتاد والأولويّات الإنسانيّة العاجلة.
- **دعم الموظّفات لتولّي المناصب القياديّة كجزء من استجابة منظّمتك.** من المرجّح أن يؤدّي إدراج المزيد من النّساء في المناصب الأماميّة والإداريّة إلى زيادة الوعي ورصد قضايا الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي والحدّ من المخاطر بالمجمل. وبسبب هذا الوباء، قد تكون ازدادت مسؤوليّات المرأة الأسريّة. لذلك ينبغي النّظر والتّشاور مع الموظّفات بشأن ما قد يلزم من دعم إضافي لهنّ.
- **تحديد المخاطر الجديدة النّاتجة عن كوفيد-19، بما في ذلك الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي على شبكة الانترنت أو خارجها.** ينبغي أن يتمّ ذلك على أساس تحليل قائم على النّوع وعلى الإدماج الإجتماعي حول الفئات الأكثر عرضة لخطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي في سياق معيّن. ومن المهمّ أيضاً إجراء تحليل للمخاطر لكل برنامج/نشاط لفهم عوامل الخطر المتعلّقة بالإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي التي ينطوي عليها، ولتحديد أكبر الفروقات في السّلطة، على سبيل المثال، عندما يتمّ توزيع السّلع/النقد أو عندما تكون القوّة العاملة بالدرجة الأولى من الذكور، لأن هذه السيناريوهات تزيد من احتمال حدوث الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي.
- **تصميم/تعديل المشاريع بإشراك المجتمعات المحليّة التي يجري دعمها، قدر الإمكان مع الحرص على إشراك الفئات المهمّشة، منظّمات حقوق المرأة على وجه الخصوص.** من المهم بصفة خاصّة فهم مخاطر الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي على الأشخاص الأكثر عرضة للخطر، والتأكّد من أنّ الأنشطة وآليات الإبلاغ مصمّمة بحيث يسهل الوصول إليها. وحين لا تكون الإجتماعات الشخصيّة المباشرة ممكنة، يمكن إجراء الإستشارات الهاتفيّة مع النّاشطين المحليّين أو المنظّمات المحليّة بدلاً من ذلك.
- **التّنسيق مع الوكالات الأخرى العاملة في القطاع نفسه، ومن ضمنها شبكة الحماية المشتركة بين الوكالات من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين (PSEA)[4] (إذا كانت موجودة).** يستهلك هذا التعاون وقتًا طويلًا بالنسبة للمنظّمات الصغيرة عندما تتعرض لضغوطات مصحوبة بموارد ضئيلة. غير أنّ عدم التنسيق يؤدّي إلى تكرار المعلومات حول موارد الحماية والإبلاغ المتوفّرة ونظم إحالة النّاجين/النّاجيات و/أو الى عدم توفّرها. وفي حال عدم وجود شبكة مشتركة قائمة بين الوكالات تعنى بالحماية من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين، ابحث عن شبكات أخرى ذات صلة للتّنسيق معها، مثل شبكات حماية الطفل أو العنف القائم على النّوع الإجتماعي.
- **التّأكد من أنّ منظّمتك لديها قائمة مستكملة بخدمات الإحالة المتاحة للنّاجين/ات الأطفال والبالغين/البالغات من** الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي، وهذا ما يتمّ تحديثه باستمرار استناداً إلى تدابير الحكومة/شبكة الحماية من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين للتصدّي لكوفيد-19، والتي قد تؤدي أيضاً إلى تحويل الموارد بعيداً عن الخدمات التي لا تتعلّق مباشرة بكوفيد-19. ينبغي أن يشمل مسح الخدمات الدّعم الطبي (الوقاية بعد التعرض (PEP) للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، والمعالجة السّريرية لضحايا الإغتصاب، ومنع الحمل في حالات الطوارئ، فضلًا عن العلاج الأوسع نطاقًا للإصابات)، والدّعم النّفسي الإجتماعي، والمأوى أو غيرها من الأماكن الآمنة، والدّعم القانوني وإنفاذ القانون. نسّق مع جهات معنيّة أخرى (مثل المجموعات الفرعيّة أو شبكات العنف القائم على النّوع الإجتماعي أو حماية الطفل) لمعرفة ما إذا كان الآخرون قد قاموا بذلك ويمكنهم مشاركة المعلومات معك. تذكّر أن تأخذ في الاعتبار احتياجات كلّ من النّاجين والنّاجيات من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي.
- **ضمان أن تكون المجتمعات المحليّة والأسر والأفراد** على حسن اطلاع بخدمات الإحالة وأين وكيف يمكنهم الوصول إليها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي بذل الجهود للتّشديد على أنّ جميع الخدمات الإنسانيّة مجانيّة أو ينبغي أن تكون مجانيّة، وعلى وضع ملصقات في نقاط الخدمات تحمل الرّسالة المذكورة، ممّا يساعد على الحدّ من الطلب على الإستفادة الجنسيّة مقابل الحصول على الخدمات.

- **تقييم مخاطر الإدارة والإشراف عن بعد** وتقييم موثوقيّة المعلومات التي تحصل عليها (من الذي يوفّرها - قادة المجتمع المحلّي، أوموظّفيك، أوالشركاء الجدد؟). فكّر في كيفيّة تنبيهك ومراقبة علامات حدوث الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي في المجتمعات. قد تعتمد منظّمتك أكثر على الإنترنت للقيام بالأعمال وعلى منصّات وسائل التّواصل الاجتماعي حيث يمكن أن تصبح الحدود بين التواصل المهني والشخصي غير واضحة. أعط إرشادات واضحة لموظّفيك حول آداب التّواصل على الإنترنت وما يمكن وما لا يمكن القيام به عند التّعامل مع أعضاء المجتمع عبر الإنترنت.
- **استخدام لغة لا انتقاص فيها ومواجهة القوالب النمطية المؤذية التي قد تنشأ في المجتمعات المتضرّرة من كوفيد-19.** يمكن أن يؤدّي التّمييز ضد الأفراد الذين أصيبوا بكوفيد-19 أو المرتبطين بكوفيد-19 إلى التردّد في الإبلاغ عن الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي أو الى فقدان سبل العيش/شبكات الدّعم وقد يؤدي بالأفراد إلى العمل في مجال الجنس للبقاء على قيد الحياة.

ما هي الإجراءات التي يجب على المنظّمات اتّخاذها لضمان الإبلاغ عن الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي ولإستجابة له خلال كوفيد-19؟

- **دعم النّاجين/ات من الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي وإعطاء الأولويّة لسلامتهم/نّ حتى أثناء عمليات الإقفال التّام والسّعي من أجل نهج يركّز على النّاجين/النّاجيات**[5] . من المهم محاولة إقامة اتّصال آمن وسرّي ومباشر لمعرفة رغبات النّاجي/ة وذلك استناداً الى الظروف. فقد تكون ثمّة حاجة إلى مساعدة وكالات أخرى و/أو من السلطات لضمان نقل النّاجي/ة إلى مكان آمن إذا لزم الأمر للحصول على خدمات الإحالة والمساعدة، إذا ما تعيّن التحقيق في التقرير. من أجل هذا الأمر أيضاً تعود أهميّة الإحتفاظ بمسح للخدمات محدّث/مستكمل.

- **دعم الموظّفين في الحفاظ على رفاههم الجسديّ والعاطفي، علماً أنّ الضغط النّاجم عن التعامل مع كوفيد-19 والإقفال التّام قد يُحجم بعض الناس من الإبلاغ عن تجاربهم مع الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي.**[6] قد يكون الزملاء أيضًا أقل قدرة على التعرّف على علامات السلوك غير اللائق، وقد يشعر الموظّفون الذين تعرّضوا للإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي أن تجاربهم الخاصّة لا تستحق الإبلاغ في خضمّ الإحتياجات العالمية الهائلة التي فرضها كوفيد-19. لذلك، اضمن توجيه رسائل استباقية حول استمرار إعطاء الأولويّة لسلامة الموظّفين والمستفيدين ورفاههم، وبأنّ التّقارير سوف تعالج كأولوية قصوى دائماً.
- **استعراض وتعديل آليات الإبلاغ للتأكّد من أنّها متاحة لأولئك الذين من المرجّح أن يتأثّروا بـالإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي.** ستستمر آثار الوباء بالتّغيّر في المجتمعات المحليّة، لذا يفيد التخطيط للسيناريوهات وتحديثها بانتظام في دعم الإستعداد وتقييم خيارات مختلفة. ويجب تعديل آليات الإبلاغ للتأكد من أن تكون متاحة للنساء والفتيات، وكذلك الفئات الأخرى التي قد تواجه صعوبة في الحصول على المعلومات، مثل ذوي الإحتياجات الخاصّة أو الفئات الأخرى المعرّضة للإستبعاد الإجتماعي. وينبغي استخدام قنوات اتّصال متنوّعة لإعلام جميع فئات المجتمع المحلّي بالسّلوكيات التي يمكن توقّعها من وكالات الإغاثة. ومن القنوات التي يمكن اعتمادها: وجها لوجه مع مراعاة التّباعد الإجتماعي، والإذاعة والتلفزيون، ووسائل التّواصل الإجتماعي، والهواتف المحمولة، والرّسائل القصيرة، والمطبوعات (مترجمة ومتوفّرة)، فضلًا عن الرسائل التي يتم نشرها مع المساعدات. وتشير الأدلّة إلى أنّ أصوات النّساء أكثر فعالية في نقل هذه الرّسائل.[7] حاول، قدر الإمكان، مواءمة آلية الإبلاغ الخاصّة بالمنظّمة مع تلك التّابعة للآخرين كيلا يختلط الأمر على أفراد المجتمع.
- **تقييم تقارير الإستغلال والإنتهاك والتّحرّش الجنسي لتحديد الإجراءات التي يجب اتّخاذها وتوقيتها، وإبقاء الخطة قيد الإستعراض بصورة دوريّة.** يجب العمل على التقارير الواردة *على الرغم من الإقفال التّام* أو قيود أخرى. ينبغي اتّخاذ قرارات إدارة الحالات حول المخاطر في كل خطوة من خطوات التّحقيق وتقييم ما إذا كان من الآمن أو الممكن إجراء تحقيق مباشر أو عن بعد. وقد يكون النهج التدريجي مناسباً. على سبيل المثال، يمكن إجراء دراسة نظريّة أولاً، وإذا أمكن ضمان السّرية، يمكن إجراء المقابلات إما من خلال شريك موثوق به أو عبر الهاتف. في حال تعرّضت سلامة أيّاً من أطراف التّحقيق (الناجي/ة، موضوع الشكوى، الشهود/ المحقق) ورفاههم وصحتهم) للخطر، ينبغي تعليق التحقيق، وإجراء تقييم منقّح للمخاطر واتّخاذ قرار بشأن ما إذا كان ينبغي تعديل/مواصلة التّحقيق أو إيقافه.

اقتراح لمزيد من القراءة

الإلتزام بالمعايير الإنسانيّة الأساسيّة للوقاية من الإستغلال والإنتهاك والتّحرش الجنسي PSEAH خلال كوفيد-19 /https://www.chsalliance.org/get-support/article/seah-in-the-covid-19-response

مذكرة فنية مؤقتة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2020): الحماية من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين (PSEA) خلال الاستجابة لـCOVID-19 - الإصدار 1.0، https://interagencystandingcommittee.org/other/interim-technical-note-protection-sexual-exploitation-and-abuse-psea-during-covid-19-response>

خطة (2020) اعتبارات حماية التّحقيقات – خلال COVID-19 https://safeguardingsupporthub.org/wp-content/uploads/2020/05/Plan_Intl_Safeguarding_Investigations_Considerations_for_Covid-19_Eng_ex-links.pdf_10Apr20

ترتبط هذه المذكرة بمذكرة نشرت مؤخرًا بعنوان *مذكرة توجيهية من وزارة التنمية الدولية لموظفي وزارة التنمية الدولية والشركاء المنفّذين: الحماية من الإستغلال والإعتداء والتّحرّش الجنسي في جميع برامج وزارة التنمية الدولية خلال جائحة "كوفيد-19"*. وهي تركز على دعم المنظّمات في الخطوط الأماميّة من خلال توجيه عملي في حين أن المذكرة التوجيهيّة الأخرى صمّمت لدعم الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة.

هذه الوثيقة هي نتاج برنامج مركز الموارد والدعم الخاص بالحماية الممول من مساعدات المملكة المتحدة المقدّمة من حكومة المملكة المتحدة UKaid. غير أنّ الآراء المذكورة والمعلومات الواردة فيها لا تعكس بالضرورة تلك الخاصّة بحكومة المملكة المتحدة أو التي تؤيّدها، فهي لا تتحمّل أيّ مسؤوليّة عن مثل هذه الآراء أو المعلومات أو أيّ ممّا يسند إليها.

وقد أعدّ هذا المنشور البرنامج وأعضاء اتّحاده والمجتمع الأكاديمي والمهنيّون على نطاق أوسع لتقديم توجيه عام بشأن المسائل موضع الإهتمام. للحصول على أيّ معلومات أو استفسارات أخرى، راسلنا على veronica@rshub.org.uk

الهوامش

[1] في هذا السياق يعني الحماية من الإستغلال والإنتهاك الجنسيين والتحرّش الجنسي (SEAH): تعريف **الإستغلال الجنسي:** أي إساءة فعلية أو محاولة لإساءة استعمال وضع الضعف أو فارق في السلطة أو الثقة لأغراض جنسية. يشمل الإستفادة من الاستغلال الجنسي للآخرين سواء ماليًّا أو اجتماعياً أو سياسياً. وبموجب لوائح الأمم المتحدة، يشمل الإستغلال الجنس التّجاري والتّحريض على الجنس التجاريوالعلاقة الاستغلالية؛ **الإعتداء الجنسي:** التطفّل البدني الفعلي ذو الطابع الجنسي أو التّهديد به، سواء بالقوة أو في ظلّ ظروف غير متكافئة أو قسرية. ويشمل الإنتهاك الجنسي (محاولة الاغتصاب، والتقبيل/الملامسة، وإجبار شخص ما على ممارسة الجنس عن طريق الفم/الملامسة) وكذلك الإغتصاب. وبموجب لوائح الأمم المتحدة، تعتبر جميع الأنشطة الجنسية مع شخص دون سن 18 عاماً اعتداءً جنسياً؛ **التحرّش الجنسي:** سلسلة من السّلوكيات والممارسات غير المقبولة وغير المرغوب فيها ذات الطبيعة الجنسية والتي قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الاقتراحات أو الطلبات الجنسية، وطلبات الحصول على خدمات جنسية، والسلوك أو الإيماءات الجنسية أو اللفظية أو البدنية، التي تعتبر أو يمكن أن يُنظر إليها على أنها مهينة أو مذلّة.

[2] مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية – غرب ووسط أفريقيا (2015) الأثر الإجتماعي والإقتصادي لوباء إيبولا في بلدان غرب أفريقيا: دعوة إلى الاحتواء الوطني والإقليمي، والتّعافي والوقاية، https://bit.ly/35DWWRq برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (غير مؤرخ) تقييم العنف القائم على نوع الجنس والنّوع الإجتماعي خلال أزمة إيبولا في سيراليون https://bit.ly/2WLtzJh</g

[3]الاستجابة الدولية منذ عام 2018 يرتكز على الانضمام إلى واحدة أو من المجموعات التالية من الحفاظ على المعايير أو كلاهما: 1) المعاييرالدنيا بشأن الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين العائدة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (https://bit.ly/2YElw3b), والتي ترتكز ستة مبادئ أساسية تتعلق بالاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي (https://bit.ly/35J78sc); و 2) المعيار الإنساني الأساسي(https://bit.ly/2SDCJpB) (انظر أيضًا توجيهات بشأن معيار COVID-19 (https://bit.ly/2Li7DA9. معايير الحفاظ على سلامة الأطفال (https://bit.ly/2L4mZYJ) هي أيضًا ذات الصلة في العديد من السّياقات ولكن لا تملك المرتبة نفسها لدى الجهات المانحة وغيرها من الجماعات كمعايير دولية "أساسية".

[4] وعادةً ما يترأسه منسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية/المنسّق المقيم، بدعم من منسق الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين. مذكرة تقنية مؤقتة من اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (2020): الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (PSEA) أثناء الاستجابة لكوفيد-19- الإصدار 1.0، https://bit.ly/2yxPj32

[5]ويستند النهج الذي يركز على الناجين/ات إلى المبادئ التوجيهية الأربعة للسلامة والسرية والاحترام وعدم التمييز.https://bit.ly/3djQvWv. وعند الإبلاغ عن حادث ينتهك الحماية، ينبغي دائماً الرجوع إلى هذه المبادئ، ولا تُقدم المعلومات إلا عندما يكون ذلك آمناً وعلى أساس الحاجة إلى المعرفة.

[6]هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمترجمين بلا حدود (2020) كوفيد-19: كيفية إشراك المهمشين والضعفاء في التواصل حول المخاطر والمشاركة المجتمعية، https://bit.ly/2W8HzgT

[7]هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمترجمين بلا حدود (2020) كوفيد-19: كيفية إدراج المهمشين والضعفاء في التواصل حول المخاطر والمشاركة المجتمعيةhttps://bit.ly/3caGACn